وجيه حرمنا التصدق فهل يملك المتصدق عليه ما دفعه اليه قال
ابن الرفعة يشبه ان يكون على الوجهين فيما اذا وهب المالك
لختاج اليه بعد دخول الوقت قال الاذرعي وقد نقرر بانه يملك
بالقبض وهو المتفق عليه من قرب وروجه وتوجيه عليه
صرفه فيه فلو اطلق الملك الماء بعد اتساع الوقت او عفا عن صدقه
لان له بدلا وهو الثواب انتهت • وتزاد في المعلمات والهبة
كما صرح به وعبارة مجمع البحرين للعلامة شهاب الدين احمد بن
عبد الله باحسين الحبشي والحاصل ممنوع او عزم بلا طهارة وفا
او تاخر فوري بحيث لا يملك انتهى وهي في غاية التحقيق وعبارته
كفاية البهاري لسيدنا ابن المقري رحمهما الله تعالى واما من له مال
وهو محتاج اليه لنفقة نفسه وعياله الذين تلزمه نفقتهم في ذلك
اليوم او ليلته لا يحرم عليه ان يتصدق بقوت ذلك كما قال
الامام الحرمين من حرم انه اذا تصدق عن جد بسهام نفقته
اذا كثر ذلك منه ذلك ولا يملك المتصدق عليه كما لو وهب المالك
الذي محتاج اليه في الوقت انتهت قلت واذا رجع سرح المهذب عما
نسبه اليه الاسنوي ويلحق بالمحتاج الخارج الذي صرح به ابن
الرفعة او القطع الذي تحققه الاذرعي بالاولى • وقد عاد الحبشي
نسبه سرح المهذب الى ظاهر هيئة المدونة حيث حرمنا عليه
التصدق واخذ من تعليل الاصحاب دلك بحرمة التسليم ومن حرمة
التصدق من باب صدقة التطوع ومن نسبة الوجهين الى هيئة المدونة
على سبيل الرشوة وتعليل الجد بها بالمعصية وفي العلة التي اعتمدها
السبكي والجمهور دليل لما عزي للمحقق بقوله كما مر عنه نعم ولم
يحرم فلو لزم شهاب الدين الحرمان في هبة المديون ونحوها
ولم يحرم الوجهان في هبة الماء والزاد لمحتمد الزوج ونحوهم
لعدم المعصية فيحرر نسبة الترجيح له والله اعلم والحاصل

الذي

الذي تخلص لنا فيما قررناه وحررناه انه حيث حرم بيع المدين فانا
نحكم بعدم صحته ونلزم بما يترتب على التحريم والبطلان هنا وانما نلزم به
في غير هذه المسئلة لعارض كما في البيوع المنهي عنها لامر خارج كما مر ذكروا
هناك مسائل ترفعها التحريم مع الصحة وبيانه ان الكمال يعلق
الاصحاب بعدم حرمة بيع المدين الذي لزم منه عدم الصحة وقد لا يلزم
من المنع الاستوى كما لو عدم بعضه وعين عارية وباع وانما يلزم
بما بعده الاستوى والحمل عليه دفع في محله كثير من المحققين المعتمدين
وما فهمه السبكي وغيره من كلام الجمهور رضي الله عنه من تعليله تحريم
المدين وتعليل ذلك بان التحريم لا يرجع الى معنى في العقد من وجود
بان التعليل المذكور هو الذي عليه في سرح المهذب الوجه
الثاني الذي ضعفه • وقد مر رد على التعليل الذي اعتمده السبكي
والجمهور وهو حرمة التسليم ولا يصح ما ذكره من صحته • وقد
حمى الزركشي على مطلق النذر وبحث ان النذر بعد الحلول
الزداد في كلامه ويناوه بما النذر بعد العلم بعدم الصحة
اورد فيه ما وقف عليه من دماغ الممسن ثم ذلك ما في فتاوى
شيخنا شيخ المذهب قال الامام السهاب البكري الطنداوي
مسئلة من عليه دين حب لمستحقه بالحلول والطلب اذا ترفع
الحاكم لتسلم ذلك ثم ملك مواله لا فعاله وقبل لهم الملك فوراً
من الدين مع الكراهة المذكورة واحد الشيخ الامام المذكور اولا بانه
اذا انقضى القرار من الدين بعد حلوله وطلبه لا يمنع الملك والحالة
هذه والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وفي
ضرر المعلم من عدم قبضه الدين فان ذلك يؤدي الى ضرر
اموال الناس وقد قال صلى الله عليه وسلم من اخذ اموال الناس يريد
اتلافها اتلفه الله عن وجل ومن يعف اداها ادى الله تعالى عنه
هذا مع الحديث الذي اورده امام المحدثين القاري وفيه من

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)